وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

" أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر"

خلال فترة 1990-2022

– دراسة تحليلة –

من إعداد الطالبتين:

- يوسفي ياقوت
- بوموس نصيرة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

بورداش شهرزاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25-06-2023

الاسم واللقب	إسم المؤسسة	الملاحظة
بورداش شهرازد	المركز الجامعي نور البشير – البيض	مشرفا
بوسالم أبو بكر		رئيسا
قصابي شعبان		مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و عرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزيمة على مواصلة

مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة

الفاضلة بورداش شهرزاد لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وسعة صدرها وعلى حرصها أن

يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسال الله أن يجزيها عنا كل خير

قبل الإشراف على هذا العمل البسيط وعلى النصائح والتوجيهات القيمة ... جعل الله ذلك

في ميزان حسناتها.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص لجميع أساتذة وإدارة المعهد

وكل من كان له الفضل من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

الاهداء

إلى الله قبل كل شيء

الحمد لله عند البدء و عند الختام

أهدي تخرجي لمن أوصاني الله بهم احسانا و برا

إلى من علمني أمور الحياة على حساب جهده و طاقته أبي

الى التي جعلتني أعانق الفرح كل يوم أمي

الى من وقفوا معى دائما و كانوا لي سندي بالحياة و أخواتي و صديقاتي

ياقوت

الإهداء

الى التي سميتهي غايتي و ما تحت أقدامها جنتي الى من حملتها في بطنها الى من قدمت سعادتي و راحتي على سعادتها

أمي الفاضلة حفظكي الله و رعاكي

الى ابي العطوف قدوتي الأعلي في الحياة أطال الله عمره

الى أخوتي الأعزاء : الشيخ الدين بن عامر الذي هم سندي و عضدي في الحياة

الى أميرات الحسن و حوريات الحنان و بأخلاقهن شهد الجن و الانسان أخواتي : مسعودة أسمهان كريمة رفيقة جودة أشواق

الى صديقاتي عمري و رفيقاتي دربي صارة عائشة وسيلة كوثر حفصة أنار الله دربكم و سدد خطاكم

الى جميع أهلي و أصدقائي

و أختص بالذكر التي لها الفضل الكبير في إتمام هذا العمل الصديقة ياقوت

الى الأحباء الذين وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي أهدي لهم هذا العمل

نصيرة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ادخال البيانات السلسلة في برنامج eviews 10	**36**
02	معطيات عند ادخالها الى برنامج eviews 10	**39**
03	العلاقة بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي	**41**
04	التوزيعي للبيانات للمربعات الصغرى	**43**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين النمو الإقتصادي والتنمية	**26**
02	تغيرات الكتلة النقدية	**36**
03	تغير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنة (1990-2021)	**38**
04	اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**40**
05	طريقة المربعات الصغرى	**44**
06	رسم البواقي	**46**
07	التباين و التباين المشترك	**47**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	-
إهداء	-
الملخص	-
الفهرس	-
مقدمة	أ –ت
الفصل الأول : الإطار النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي	6
تمهيد:	6
المبحث الأول: ماهية التطور المالي .	7
المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ومؤشراته	7
المطلب الثاني: وظائف التطور المالي	10
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي.	13
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.	13
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.	15
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	16
خلاصة الفصل :	19
الفصل الثاني : : العلاقة بين تطور المالي و النمو الاقتصادي	21
تمهيد :	21
المبحث الاول : المقاربة النظرية لعلاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي .	22
المطلب الاول : الاساس النظري لدور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي .	22
المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي (مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية).	25
المبحث الثاني : التطور المالي والنمو الاقتصادي العلاقة السببية وتاثير قنوات الانتقال .	26
المطلب الاول : العلاقة السببية .	26

المطلب الثاني: قنوات انتقال اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي .	**27**
خلاصة الفصل :	**32**
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لتأثير تطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر 1990–2022	
تمهيد :	**34**
المبحث الاول : تحليل السلاسل الزمنية لتطور الكتلة النقدية و معدل النمو الإقتصادي 1990–2021	**35**
المطلب الأول : تحليل جدول الكتلة النقدية 1990–2021	**35**
المطلب الثاني : بيانات تغير النمو الاقتصادي في الجزائر	**37**
المطلب الثالث : الجدول يمثل اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)	**39**
المبحث الثاني : الانحدار الخطي البسيط	**42**
المطلب الأول : مفهوم الانحدار الخطي البسيط	**42**
المطلب الثاني : طريقة المربعات الصغرى	**43**
خلاصة الفصل :	**44**
الخاتمة العامة	
قائمة المصادر والمراجع	

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2022، حيث ميز هذه الدراسة هي الأخذ بعين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية للتطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية وهذا باستخدام بيانات ايفيوز ، حيث أنها تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمعطيات الطولية، وذلك لتوفرها على ميزة البعد المضاعف الزمني والفردي الذي تتمتع به معطياتها، والتي تجعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، وإبراز الفوارق بينها وكذا الآثار الخصوصية غير المشاهدة، بالإضافة إلى إدخال متغيرات كلية أخرى مهمة في تفسير النمو الاقتصادي، واستخدام النماذج الديناميكية وطرق التقدير الحديثة التي لم تستخدم كثيرا في الدراسات السابقة والمهمة في تفسير العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، التطور المالي، النمو الاقتصادي، النمذجة القياسية، النماذج الديناميكية.

Abstract:

This research aims to measure the impact of financial system development on economic growth in Algeria compared to some developing countries during the period from 1990 to 2022. What distinguishes this study is taking into account the dynamic nature of financial development and economic growth in Algeria and some developing countries. This is done using panel data, which aligns with the evolution known by standard modeling using time series data for longitudinal data. It has the advantage of the temporal and individual dimension, which makes it easy to study a group of individuals in one model and highlight the differences between them, as well as the unobserved heterogeneity effects. In addition, it introduces other important macroeconomic variables in explaining economic growth and utilizes dynamic models and modern estimation methods that have not been widely used in previous studies. These methods are essential in interpreting the relationship between financial system development and economic growth in Algeria and some developing countries.

Keywords: financial system, financial development, economic growth, standard modeling, dynamic models.

مقدمة

المقدمة :

المال عصب الحياة وعليه ترتكز شتى مناحي الحياة سواء السياسية منها او الاقتصادية ,الاجتماعية , الثقافية والدينية وغيرها , كما يعتبر عنصرا فعالا في تقديم الامم وبقاء حضارتها ولا يقل شانا عن العلم ,فهو بذلك قوة عاملة في الحياة يتصارع من اجله , ويختصمون في سبيله ويتزاحمون على موارده طامع فيهم لا يرتوي منه حتة وان غرق فيه سلطان كبير على النفوس لا ينكره احدا ابدا .

تكتسب الدراسات الاقتصادية في مجال الاسواق والنظم المالية اهمية مبيرة مونها تحلل وتفسر طبيعة العلاقة بين التطور المالي الذي تشهدة الاقتصاديات المختلفة والنمو في الانشطة والقطاعات الحقيقة والناتج الاجمالي وانعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي ومستوى الرفاهية للمجتمعات .

اشكالية البحث :

تتمثل اشكالية البحث في تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي , وتحديد السببية حول ما اذا كان النمو الاقتصادي يقود لتطور القطاع المالي او العكس.

وحسب الدراسات السابقة والبحوث في هذا الموضوع تعددت الاراء حول اتجاه السببية بين القطاعين ومحاولة معرفة واقع هذا الدور في الجزائر وتتضح لنا ملامح اشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي :

الى اي مدى يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 1990 الى سنة 2022 ؟

وهل يمكن ابراز هذا الاثر خلال فترة وعينى الدراسة ؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عدة اسئلة تتمثل فيما يلي :

- ماهو التطور المالي وماهي محدداته ؟
- ماهي العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ؟
- الى اي مدى يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد والقصير في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

تتمثل الفرضية الاساسية لهذه الدراسة في :

يؤثر التطور المالي تاثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر , كما يمكن ان تنطلق من مجموعة من الفرضيات وهي :

- يعتبر موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين سواء من الجانب النظري او من الجانب التطبيقي حول دور التطور المالي في النمو الاقتصادي وتحديد لتجاه السببية حول ما اذا كان النمو الاقتصادي يقود للقطاع المالي او العكس .
- من اهم محددات النمو الاقصادي راس المال المادي وراس المال البشري والتطور المالي .
- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي , فالتطور المالي يلعب دور مهم في عملية دعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الادخار والتفير اللازم من الاستثمارات كما ان للنمو الاقتصادي تاثير ايجابي على التطور المالي وذلك من خلال تاثيره على الادخار بواسطة تخفيض تكاليف الوساطة المالية .

اهداف البحث:

- توضيح الجوانب النظرية للتطور المالي والنمو الاقتصادي .
- تحديد دور التطور المالي الهام في تمويل الاستثمار وتكوين راس مال لازم لتحقيق نمو الاقتصادي .
- كيفية الارتفاع بمعدل التطور المالي المطلوب في الجزائر .
- توضيح اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي والعكس .
- تحديد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي السببية .

حدود البحث :

اتخذت الدراسة من الاقنتصاد الاطار المكاني لها ، ومن أجل التعرف على الجانب النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي, اتسع البحث ليشمل افكار الاقتصاديين التقليديين ومساهمتهم في موضوع النمو الاقتصادي , واشتمل البحث على دراسة تحليلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بدءا من سنة 1990 حتى سنة 2022 ودراسة قياسة تشمل دراسة الانحدار الخطي البسيط طريقة المربعات الصغرى .

صعوبات البحث :

- نقص المراجع (الكتب) التي عالجت موضوع التطور المالي.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات الاقتصاد الكلي واحصائيات تطور المالي في مجال الكتلة النقدية, حيث لا تزال الجزائر تفتقر الى قاعدة بيانات اقتصادية .

تنظيم البحث :

من اجل الالمام بجوانب البحث ومحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة ومختلف الاسئلة الفرعية , تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول تتصدرهم مقدمة عامة وفي الاخير تختم بخاتمة عامة تتناول كل ما درسناه خلال البحث , واهم النتائج المتوصل اليها والتوصيات المقترحة ومن خلال هذا التقسيم سوف نحاول محافظة على التسلسل المنطقي للافكار.

الفصل الاول : نتعرض من خلال هذا الفصل على الاطار النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي حيث تم التطرق في المبحث الاول على مفهوم التطور المالي ومؤشراته والابعاد ومحدداته والمبحث الاول حاولنا معرفة عموميات حول النمو الاقصادي وانواعة المتعددة وايضا محدداته وطرق قياسه والنظريات المفسرة له .

الفصل الثاني : خصص هذا الفصل كل ما يتعلق بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ووظائف التطور المالي ومدى تاثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث : عالجة هذا الفصل الدراسة التحليلية لاثر التطور المالي على النمو الاقصادي باستخدام برنامج EVIEWS بطريقة الانحدار الخطي البسيط .

الفصل الأول :

الإطار النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تكتسب الدراسات الاقتصادية في مجال الأسواق والنظم المالية أهمية كبيرة كونها تحلل وتفسر طبيعة العلاقة بين التطور المالي التي تشهده الاقتصاديات المختلفة، والنمو في الأنشطة والقطاعات الحقيقية والناتج الإجمالي وانعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي ومستوى الرفاهية للمجتمعات.

لقد شهد الاقتصاد العالمي نموا ملموسا في مكونات النظام المالي ، حيث نمت أسواق المال والقطاعات المالية بشكل ملحوظ قياسا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، ونتيجة لذلك تنامت الثروة المالية والاستثمارات المالية بأضعاف الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي .

فنتيجة للتطور السريع في النظام المالي وما يقدمه من دور بارز في تنشيط عجلة الاقتصاد واستدامة النمو أصبحت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محورا مركزيا للكثير من الدراسات ومحط أنظار متخذي القرار في الاقتصاديات كافة إذ لا يمكن عزل التطورات في أسواق المال والنظام المصرفي وبين التطور في مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التطور المالي .

شكل التطور المالي محور اهتمام العديد من الاقتصاديون وهو ما أدي إلى البحث في وظائف و أهمية و محددات هذا التطور وتكمن الأهمية في تتبع مسار التطور المالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي عبر عملية تمويل وتخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يضمن توجيهها للقطاعات الإنتاجية المثلى .

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي ومؤشراته

أولا– مفهوم التطور المالي:

يعرف التطور المالي "التنمية المالية " بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي , حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية[1], ولقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن , فقد عرف بأنه تراكم للأصول المالية بوتيرة متسارعة تفوق تراكم الأصول الغير مالية.[2]

كما عرف انه التطور الذي يتحقق عن قيام الأدوات المالية و الأسواق والوسطاء الماليون بتقليل دون إلغاء تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود[3], وبالتالي تحقيق وظائف النظام المالي المتمثلة في إنتاج المعلومة والتخصيص الأمثل للموارد المالية , ضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات , تسهيل المتعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر تنويع الأصول ومشاركة تلك المخاطر وضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات .

ان للتطور المالي مفهوم متعدد الابعاد وليس من السهل ايجاد تعريف واحد محدد له، وقد اكتسب قيمة اكبر مع مرور الوقت .

فقد اقترن مفهوم التطور المالي للفكر المنادي الى التحرير المالي اي رفع القيود على مختلف المعاملات المالية.

[1] سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة باتنة 1 ص 91

[2] –مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 11

[3] سامي مباركي، مرجع سابق ذكره، ص 91.

ثانيا- مؤشرات قياس التطور المالي:

للتطور المالي جوانب مختلفة تتفاعل مع بعضها لضمان تنمية وتطوير النظام المالي , حيث نقول عن النظام المالي انه متطور اذا توفرت عنه مجموعة من الشروط التي يمكن اختصارها فيما يلي[1] :

- عمق النظام المالي؛
- فعالية وكفاءة الوسطاء الماليون؛
- ضمان وصول وحصول واستفادة جميع الأعوان الاقتصاديين من الخدمات المقدمة من قبل النظام المالي؛
- وجود مؤسسات تدعم وتساعد على الأداء الجيد لهذا النظام (الربحية والاستقرار المؤسسات والنظام ككل)؛
- تنوع وتكامل النظام المالي وقدرته على تقديم أنواع مختلفة من المؤسسات والأوراق المالية وبفترات زمنية مختلفة ومختلف العملاء؛
- انفتاح هذا النظام على العالم.

ويمكن شرح هذه المؤشرات كما يلي :

1- العمق : مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد .

-مؤشرات قياسه:

- إجمالي الأصول المالية نسبة إل GDP؛
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP؛
- ودائع النظام المالي نسبة إلى GDP؛
- بورصة نسبة إلى GDP.

2- الوصول: مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاذ والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية.

[1] كبير مولود، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية دراسة قياسية، ص ص 33-34.

-**مؤشرات قياسه:**

- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة إلى GDP؛
- عدد شبابيك لكل 100.000 شخص؛
- نسبة المقرضين؛
- علاوة مخاطر القروض البنكية.

3- **مؤسسات الدعم والتنظيم:** مقياس فعالية المؤسسات, القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية.

-**مؤشرات قياسه:**

- مؤشر المعلومات البنكية؛
- مؤشر تطور القوانين البنكية , مركزية الميزانية وسجلات الائتمان؛
- مؤشر إنفاذ العقود.

4- الاستقرار: مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي المحلي ,استقرار الاقتصاد الكلي ,يشكل عامل للاستقرار المالي .

-**مؤشرات قياسه:**

- أصول البنك المركزي نسبة إلى GDP؛
- احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات؛
- الشفافية والتقارير المالية؛
- إجمالي الدين العام نسبة إلى GDP؛
- التضخم.

5- الفعالية : قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدرة الإمكان وبأقل تكاليف .

-**مؤشرات قياسه:**

- تركز النظام البنكي؛
- سيولة أسواق البورصة؛
- السيولة النقدية؛
- هوامش أسعار الفائدة؛
- التكاليف العمومية.

6- **الانفتاح :** قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب.

-مؤشرات قياسه:

- الاستثمارات الأجنبية المباشر؛
- لائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية؛
- تحويلات أموال المهاجرين.

المطلب الثاني: وظائف التطور المالي

تكاليف الحصول على المعلومات، والقيام بالمعاملات يخلق حوافز لظهور الأسواق والمؤسسات المالية. التي من خلال الوظائف التي تقوم بها، تعمل على التخفيف من هذه الاحتكاكات وقد قسم levine سنة (1997) وظائف النظام المالي كما يلي[1]:

1- **تسهيل الصفقات المالية وتخفيض تكاليفها:** إن التغطية ضد المخاطر لتنويع محفظة الأصول وتبادل المخاطر "الاستثمار في المدى الطويل يكون أكثر إنتاجية واقل مخاطرة " إذ يرى Levine سنة (2005)، أن الوساطة المالية تقوم بإشباع الحاجات المختلفة للأعوان الاقتصاديين، فمن جهة نجد العائلات تفضل أصول سائلة ومن جهة أخرى تبحث المؤسسات عن الاستثمار في الأصول غير السائلة طويلة الأجل ، وبذلك تسعى المؤسسات المالية بالتوفيق بينهما.

2- **جمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وتفضيل التخصيص الأمثل للموارد:** من اجل اتخاذ أي قرار استثماري لابد، على المدخرين تحمل تكلفة مالية كبيرة من اجل تقييم المشاريع المختلفة ، والشروط المتاحة في السوق، فان الوساطة المالية قادرة على تخفيض تكلفة جمع ومعالجة المعلومة . نظرا للعلاقات طويلة المدى التي تجمع بينها وبين المستثمرين والاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي.

3- **تخفيض الصراعات ومراقبة المقاولين والمؤسسات:** تلعب الوساطة المالية دورا هاما في مراقبة مسيري المؤسسات الممولة والذين يفضلون تقديم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الدائنين وحملة الأسهم فهؤلاء المسيرون لهم القدرة على إخفاء المعلومات الخاصة المردودية الحقيقية للمشاريع وتضليل أصحاب الأموال كل وسيط مالي يعتبر مراقبا.

[1] احمد أمير ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة مذكرة التطور المالي كأداة هامة وفعالة في تمويل وزيادة النمو الاقتصادي ص314،315

4- **تعبئة الادخار المحلي:** إن عملية تعبئة المدخرات تعتبر من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها الوسطاء الماليون فخدمات الوساطة المالية ما هي سوى عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها.

5- **تسهيل المبادلات للسلع والخدمات (التجارة** : تشجيع الترتيبات المالية والتخصيص الأمثل للموارد , الإبداع التكنولوجي والنمو لاقتصادي.

المطلب الثالث: محددات التطور المالي .

محددات التطور المالي :

شهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد البحوث حول محددات التطور المالي والتي سلطت الضوء على العوامل المؤشرة على التطور المالي والمفسرة للاختلافات في الأنظمة المالية بين الدول، فالنمو الاقتصادي ليس بالضرورة هو المحدد الوحيد للتطور المالي[1].

فان الفرضية السببية المزدوجة بين التطور النظام المالي والنمو الاقتصادي كانت قد تناولتها عدة دراسات نظرريو سابقة والتي افادت بان التطور النظام المالي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وهذا الاخير يساعد على توسع نضاط الوسطاء الماليين ، وفي هذا السياق نجد ان للنمو الاقتصادي تاثير على التطور النظام المالي ، ولكن تجدر الاشارة الى انه ليس بالمجدد الوحيد له ن بل هناك جملة من المحددات والتي امكن من تقسيمها الى قسمين:

الهيئات القانونية والاقتصادية ؛

عوامل السياسية ، الاقتصادية والهيكلية .

حيث حدد الادبيات النظرية العديد من العوامل وفقا لما يلي :

أ- **المؤسسات (الإطار المؤسساتي)** : تعتبر طبيعة المؤسسة والبيئة المؤسسية من أهم المؤشرات المفسرة للاختلافات بين الدول في مستويات التطور المالي لما تشتمل عليه من قوانين وأنظمة تسمح بتنمية وزيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، ويشمل ذلك القوانين العامة

[1]– دكتور سامي مباركي ، جامعة باتنة الحاج لخضر بعنوان التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ص 92 إلى 96

واللوائح والرقابة على القطاع المالي وإدارة الشركات، ومن المعلوم أن النظرية الاقتصادية تؤكد على أن وجود بيئة مؤسسية تؤدي إلى انخفاض في حدة المشاكل المرتبطة بالمعلومات والمعاملات السلبية مع العلم إن وجود مثل تلك المؤسسات تعتبر مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين، والذين يعتبرون جزء لا يتجزأ من التنمية المالية التي تساهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام. [1]

ب- **نظرية القانون والتمويل** : يعتبر المناخ القانوني الذي يعمل في إطاره النظام المالي من المحددات المهمة لأنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، وفي العديد من البلدان النامية لا تجيد البنوك منح القروض إذا كان النظام القضائي غير كفء، أو إذا كانت الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقا أمام استرداد القروض. ويمكن تقسيم النظرية إلى جزئيين :

– ***الجزء الأول:*** من نظرية القانون والتمويل يرى بأنه في الدول التي تمتلك نظام قانوني يحمي حقوق الملكية وتسجيل الترتيبات التعاقدية بين المتعاملين ويحمي الحقوق القانونية للمستثمرين. المدخرين يكونون أكثر استعدادا للاستثمار في الشركات مما يساهم في توسع الأسواق المالية في المقابل الدول صاحبة المؤسسات، والنظام القانوني الذي لا يحمي أو يحمي بشكل اقل حقوق الملكية وحقوق المستثمرين ولا يسهل التعاقدات بين المتعاملين ، يتسبب في كبح الاستثمار ويشكل عائق أمام التطور المالي .

– ***الجزء الثاني:*** من نظرية القانون والتمويل يشير إلى أن الأصل القانوني للنظام القضائي يمكن أن يفسر الاختلافات بين الدول في كيفية حماية حقوق المستثمرين بتنفيذ العقود، وبالتالي مستوى التطور المالي وقد ميز هؤلاء الباحثون بين نوعين من الأصول القانونية (القانون المدني والقانون العام) ويؤثر الأصل القانوني على التمويل من خلال آليتين: آلية سياسية والية التكيف.

تعتبر الأنظمة القانونية الأكثر تغيرا وأكثر كفاءة في تحفيز التطور المالي مقارنة بالأنظمة الجامدة حيث يتدافق التطور المالي مع تطور الأصول المالية بفضل الابتكارات المالية، إلا أن هذه الأدوات المالية الجديدة تحتاج إلى إدخال تغيرات على الإطار القانوني قبل أن يصبح العمل بها ممكنا، وبالتالي فالدول التي لديها نظام قانوني يتغير استجابة للابتكارات المالية ولتغير الأدوات المالية.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية القانون و التمويل وذلك لعدة أسباب أهمها أن العلاقة بين الأصل القانوني ومستوى التطور المالي ليست بسيطة كما بينتها النظرية ، كما أن تقسيم الأنظمة القانونية حسب

[1] – كبير مولود ، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية ،دراسة قياسية 1990–2018 ،جامعة زيان عاشور الجلفة تاريخ النشر 31/12/2021 ، ص 43

أصل القانون يطرح العديد من المشاكل نظرا لان القواعد القانونية وتطبيقاتها تتغير عبر الزمن و تتطور بشكل دائم.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي.

يمثل النمو الاقتصادي احد أهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول هما كان نظامها الاقتصادي ويتصف النمو الاقتصادي بأنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على الدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على مستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.

1- تعريف النمو الاقتصادي: تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، نذكر منها:

-عرف الاقتصادي فرانسوا بيرو (François Perroux) النمو الاقتصادي انه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي او الصافي لقيمة حقيقية (pierre robert 2010)

-النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

-كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي -بشكل عام- زيادة الدخل لدولة معينة.[1]

-ويعرف أيضا بأنه عبارة عن عملية يتم فيها زياد ,الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.[2]

2- أنواع النمو الاقتصادي: يشتمل النمو الاقتصادي على نوعين مختلفين من النمو فهناك النوع المكثف (Intensive) ويسمى أيضًا بالنوعي وهناك نوعٌ واسع النطاق (Extensive) بالإضافة إلى نوع ثالث يعتمد على الابتكار يعد أحد أقسام النوع المكثف.

[1] مبادىء علم الاقتصاد ص 228-282

[2] -مذكرة التخرج لنيل شهادة الدكتورة ، تطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية ،جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان – طالبة بن دحمان آمنة .

أ- **النوع المكثف** من النمو الاقتصادي ويقصد بهذا النوع من النمو الاقتصادي زيادة النشاط الاقتصادي الحاصل ككل عن طريق زيادة عدد العمالة ونوعها ورفع كفاءتها ومعرفتها التقنية فضلًا عن زيادة رأس المال، ويمكن تسمية هذا النوع من النمو بالمكثف كون أن كلًا من رأس المال والعمالة يرفع معدل كفاءته وجهده ويركز عليه. ويتم في هذا النوع من النمو إعادة النظر في استعمال رأس المال والعمالة حيث يتم توجهها إلى طرق أفضل لزيادة الإنتاج وتحسين جودته. ويتميز هذا النوع بكونه نوعياً فبدلًا من زيادة الكمية سواء في رأس المال أو العمالة فهو يعمل على تحسين الجودة دون زيادة العدد ومن المثال على ذلك زيادة كمية المحصول من خلال رفع كفاءة السماد أو الآلات دون الحاجة إلى زيادة مساحة الأرض.

فيتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي .

ب- **النوع واسع** النطاق من النمو الاقتصادي يمكن القول إنه نمو مكثف قائم على التوسع يعتمد على زيادة المدخلات في الاقتصاد وأكثر عرضة لقلة العوائد من المخرجات، ولأن هذا التناقص يحدث تدريجيًا فلا يؤثر بصورة مباشرة على نصيب الفرد، وعلى الرغم من قلة العوائد المؤقتة فهذا النوع من النمو يوفر رأس المال بشكل أكبر للاستمارات أوسع لاحقًا وتطويرًا أكبر في معدات الصناعة والإنتاج.

يعتمد هذا لنوع من النمو على الكمية لا النوعية التي يعتمد عليها النمو المكثف، وقد ينطوي بشكل أو بآخر النمو الواسع على أشكال النمو المكثف، فعند زيادة رأس المال يتاح رفع الكفاءة للعمالة ورفع كفاءة التقنية المستعملة .

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

أولا- محددات النمو الاقتصادي:

تختلف النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا في تحديد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل: إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج والمتغيرات الكلية مثل: مدى توافر الموارد الطبيعية ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أ- **نفقات التجهيز والاستثمار:** وهو مؤشر مهم لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت تحسينات في الأراضي، شراء المصانع والمعدات والآلات وبناء الطرق وسكك الحديدية وما شابه ذلك.

ب- **نفقات التسيير:** هناك جدل كبير فيما يخص إشارة هذا المتغير(ايجابي وسلبي) وحسب النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية التي تؤكد ان هناك دراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة LYS(2001- 2002) ، وهذا راجع انه كلما زادت هذه النفقات كلما زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية، وهناك دراسات أخرى وجدت انه يوجد علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي ومنها دراسة Garofalo (1986) and romer (2005) ، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب.

ت- **درجة انفتاح التجاري:** لقد أثبتت الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير، ويحسب الانفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمة مجموعة الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

ث- **مؤشر تطور القطاع المالي** : استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي وأثبتت دراسة Bailliu et al (2002) انه يتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا يمكن القول أن هناك علاقة ايجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

ج- **التضخم:** معدل التضخم العالي من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة.

[1] مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 04-العدد 07-ديسمبر 2019 ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر ص 120-121

ح- **أسعار النفط:** تلعب أسعار النفط في الجزائر دورا في زيادة الإيرادات العامة، مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي.

ثانيا- مقياس النمو الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي، من بينها:

أ-**الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب نموه هو ما يصطلح عليه تسمية الناتج الوطني ، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب هنا ان لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب- متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- **طريقة معدل النُّمو المركزي:** يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات فسرت النمو، ونذكر منها[1]:

1- النظرية الكلاسيكية للنمو: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء آخرين مثل روبرت مالتوس حول السكان وجون ستيوارت ميل حول الأسواق وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وانه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وان الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيكيون بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك

[1] -كتاب النمو لاقتصادي – جلال خشيب عدد الصفحات 29 – عدد المجلدات 1 www.alukah.ne .

انه ما إن تبدأ الارباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معد الربح إلى الصفر. فيتوقف تراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الحد الأدنى، وما يسمى بالكفاف، وفي الأخير نقول أن حسب الكلاسيكيون فان النتيجة النهائية للتنمية هي الركود وهو ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب عن ذلك من قيود التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود الحالة من السكون.

2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو: لقد ظهرت هذه النظرية في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وقد كان ابرز اقتصادييها : الفريد مارشال ، فيسكل وكلارك فكانت آراءهم قائمة على أساس إمكانية استمرارية عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ذكرنا سابقا في النظرية الكلاسيكية، وان أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير ايجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من الأجور والإرباح. كما انه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل ، الأرض ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم التكنولوجيا) ، فبالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة تفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، أما عنصر التنظيم فيرى النيوكلاسيك انه المنظم يشتغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

3- النظرية الكينزية : ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي john maynard Keynes اقتصادي انجليزي (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932) وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل للاستهلاك الحدي، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو أولا: معدل النمو الفعلي Actuel rate of growth وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل، ثانيا : معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، ثالثا: معدل النمو الطبيعي (GN) فهو

أقصى معدل للنمو يمكن أن يتدخل في الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معد النمو الفعلي ومعدل المرغوب وان يتعادل أيضا مع معد النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي فالتعادل الأول يؤدي إلى توفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية.

أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم فلو افترضنا أن المعدل المرغوب اقل من المعدل الطبيعي حتى في حلة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه، فان البطالة ستزيد حيث أن كلا من المعد الفعلي والمرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (إن المعدل المرغوب فيه اكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة فان كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان وان المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود حيث أن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

4- النظرية الحديثة للنمو: ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منه: نموذج بول رومر وروبرت لوكس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

خلاصة الفصل :

من خلال العرض النظري لمختلف الادبيات النظرية التي اهتمت بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ، نجد انه وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الاقتصاديين حول التطور المالي واراءهم حول النمو الاقتصادي ، الى ان اغلبهم اكدو على اهمية البالغة لتوفير النظام المالي متطور على النمو الاقتثادي وذلك من خلال قدرته على القيام بمجموعة من الوظائف المتمثلة اساسا في تنويع وتقسيم المخاطر ، جمع المعلومات حول اهمية التطور واثره على النمو الاقتصادي .

فمن خلال ما درسناه في الفصل فيعتبر النظام المالي الشريان الاساسي لاقتصاد الدول فسلامة هذا النظام تؤدي حتما للنمو الاقتصادي يتطابق مع تطلعات الشعوب ، وبناءا على ما ذكرناه يمكن ان نخرج ببعض التوصيات والتي تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد ان تستفيد من تطور النظام المالي كاداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ركزت العديد من النماذج النمو على اليات التي يمكن ان يؤثر من خلالها التكور المالي على النمو الاقتصادي.

اعتبار ان النظام المالي من خلال الوظائف التي يقوم بها وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي ، كما ركز عدد كبير من الاقتصاديين على مزايا الانظمة المالية القائمة على الاسواق ودورها في تعزيز الاداء الاقتصادي .

فهدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم ونظريات التطور المالي وعلاقته بنظريات النمو الاقتصادي, وتبيان الأهمية الاقتصادية للقطاع المالي في نمو الاقتصاديات المختلفة, ودراسة أثر التطور المالي في نمو اقتصاديات .

الفصل الثاني :

العلاقة بين التطور المالي

والنمو الاقتصادي

تمهيد :

انطلاقا من حقيقة ان قوة الدول في العصر الحديث، وخلافا لما كان سابقا تقاس بقوة الاقتصاد وتنوعه وصلابته في مواجهة الازمات الاقتصادية ، الذي يهدف الى تحقيق هدف اساسي يتمثل في خلق الثروة ، الامر الذي ينعكس ايجابا على واقع التنمية الاقتصادية في هذه الدول . ومن جهة اخرى تقاس قوة الاقتصاد الذي تتجدد به قوة الدول كما اسلفنا سابقا من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الاداء الاقتصادي لكل دولة ، وحالته العامة ونذكر منها ، النمو الاقتصادي الذي تسعى كل دولة مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي الى تحقيق معدل نمو اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة تمس مختلف الجوانب والمجلات ومعدل النمو الديمغرافي الذي تسجله هذه الدول من اجل تغطية احتياجات السكان المتزايدة في شتى المجالات.

المبحث الاول : المقاربة النظرية لعلاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي .

ان الاهتمام النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعود الى كل من Schumpeter 1912 Bagehot 1873 االذان اكدا على الدور الفعال لتطور ووسائل الدفع والوساطة المالية في توفير التمويل الضروري لدفع وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالرغم من تاكيد العديد من الاقتصاديين بعد ذلك على دور الفعال للقطاع المالي في الاقتصادي مثل : Gold smith 1969 /Le vine et loayzo et beck 2000 فقد شكل البعض الاخر في اهمية قطاع لعملية النمو مثل : Loryt – Robert Lucas 1988 Rioja et valerg 2004 ، وقد استخدمت غالبية الدراسات مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي للدلالة على نمو القطاع المالي , في حين تم اغفال المؤشرات الدالة على نمو سوق الاوراق المالية، التي لم يتم ادراجها الا في السنوات القليلى الماضية، وقد ظهر تباين كبير في النتائج التي توصلت اليها الدراسات التطبيقية ، بل ان الدراسات المؤيدة لوجود العلاقة اختلفت في تحديد اتجاهها و وتشير الى ان النظام المالي الاقتصادي يعتبر محفز لعملية النمو، الاقتصادي يؤدي الى التوسيع في القطاع المالي وهي نفس الرؤية التي تبناها كل من : Robinson / Gurley and show 1952.[1]

المطلب الاول : الاساس النظري لدور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي .

يعد النمو الاقتصادية من بين اهم المواضيع التي تمثل الصدارة في الابحاث الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول في برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بما انه له اثار مهمة في تحقيق مستوى لائق من المعيشة ، والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى رفع مستوى الاداء الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتقدمة.

تمثل قضية خدمات الوساطة المالية ودورها في النمو الاقتصادي حيزا مهما في ادبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر والمؤكد ان هذا الدور لايكون بشكل مباشر، بل من خلال بعض

[1] تاثير التطور المالي على النمو الاقتصادي, الشرق الاوسط (MENA) ص 03

القنوات الوسيطية ، والتي عادة ما ترد كمؤشرات محتملة في معدلات النمو الاقتصادي، بالرغم من تعدد هذه القنوات يمكن ذكر اهمها مايلي:

1) **خلق نقود الودائع** : تحدث عملية خلق النقود عندما يقوم المصرف ما باقراض جزء من الموارد المالية المتاحة ثم يقوم المقترض او المستفيد باعادة ايداع القرض في احدى المصارف التي يتكون منها، القطاع المصرفي ، فتقتطع منها الاحتياطي القانوني وما تبقى تقرضه من جديد ، وتستمر عملية الاقراض حتى يصبح المبلغ الذي تقرضه المصارف نظريا صفرا، حيث توجه هذه الاخيرة عملائها للاستثمار في عدة مجالات منها تكوين محفظة الوراق المالية الخاصة بالمصرف ، عمليات الاقراض والتسليف ومجالات اخرى متعددة ، هذه المجالات تتولد عنها زيادة في حجم الاستثمارات مما يترتب عليها ارتفاع في مستوى الانتاجية الدخول مما يحقق تحسن في النمو الاقتصادي.

2) **العرض النقدي**: تظهر قاعدة العرض النقدي من خلال ماتوفره الوساطة المالية المصرفية، من تسهيلات ائتمانية تساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدولة.

3) **تسهيل المعاملات** : بامكان الوساطة المالية المصرفية العمل على التطوير، من تخصيص الابتكارات التكنولوجية ، والنمو الاقتصادي من خلال انها تدعم التخصيص في ابرام الصفقات من الاعوان الاقتصادية ، مما يدفعهم لتطوير الابتكارات التكنولوجية وهذا ما اقره "ادم سميث" فقد بين ان تقسيم العمل والتخصص يعتبر العامل الرئيسي لتحسين الانتاجية ، بالاضافة الى مساهمتها كوسيط بين المقرضين والمقترضين في تخفيض تكاليف المعاملات من حيث توفير المعلومات .

وقد وجد "سميث" الوساطة مصرفية للمبادلات اقل تكلفة (من حيث المعاملات و المعلومات) من شانه ان تسمح لتوسيع امكانية الانتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجية عالية ، الامر

الذي يدفع بالمنج الى التخصص، وبالتالي ظهور انواع كثيرة من السلع وعليه فالوساطة المالية المصرفية تسهل عملية التخصص المر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

وفي حالة عدم وجود وساطة مصرفية ، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات انتاج فعالة ، اضافة الى ذلك ، وبما ان الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات وانت تراكم باسس المال هو المصدر النمو ، اصبح من الضروري تطوير الوسائل التي من شانها زيادة جلب الادخار.

4) **تعبئة المدخرات:** ان تجميع المدخرات من قبل الجمهور تعتبر عملية الرتيبة[2] للقطاع المصرفي، وبدون نجاح المصارف في جذب الودائع فانها لن تنجح في دورها الاقتصادي القائم اساسا على منح الائتمان وتوفير السيولة الازمة لوحدات العجز المالي في الاقتصاد، فالمصارف تعمل على تحقيق التوازن بين عرض وطلب الاموال في الاقتصاد مما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي

5) **السيولة:** تعكس سيولة المؤسسات الوساطة المالية المصرفية قدرتها على تلبية طلبات الائتمان في اي وقت من ناحية ، والابقاء برغبة المودعين عند السحب من ناحية اخرى، فتوفر السيولة على مستوى المؤسسات المصرفية يجعلها قادرة على المساهمة في زيادة المشاريع الاستثمارية من خلال القروص الموجهة لها مباشرة ، او من خلال القروض الاستهلاكية التي بدورها تعمل على تنشيط الطلب مهما ينعكس بالايجاب في توسيع المشاريع الاستثمارية ، ومن ثم زيادة فرص التشغيل ورفع الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

6) **تنوع المخاطر** : تعمل المثارف على توظيف اموالها بتنويع محفظة المسثمر، كما تدفعه الى الاستثمار في المشاريع ذات الخطر المرتفع المتميزة بالاجل الطويل، ولكن ذات عائد مرتفع والامر الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي .

[2] – اثر خدمات الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي , لبزة هشام ,ضيف محمد الهادي ,عوادي مصطفى ,جامعة الشهيد حمه الوادي ,دراسة حالة في الجزائر سنة 1990 –2015 ص 05-06-07 .

المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي (مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية).

- **1-خصائص النمو الاقتصادي:**

- يحدث تلقائيا ولا يحتاج تدخل الدولة ؛
- لا يهتم بتوزيع عائد النمو دون الاهتمام لمن يستفيد من ثمار النمو ؛
- يؤدي الى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل ، ويتناول سياسات اعادة توزيع الدخل بين الافراد بثورة اكثر سيرا وسهولة ؛
- ذو طبيعة تراكمية حيث انه في حالة دولة تنمو بمعدل اسرع من غيرها فالفجوة لين المستويات ؛
- يؤدي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار وله اهمية كبيرة من الامن الوطني .[3]

2- المقارنة بين النمو القاتصادي والتنمية :

الجدول التالي كالتالي : الجدول رقم (1)

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهومه يشير الى زيادة الثانية نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهومها يشير الى الزيادة السريعة المتراكمة والتي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
كثيرا مايحدث عن طريقه التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم .

[3] محددات النمو الاقتصادي, زعيتر صالح , عدار الياس ,جامعة محمد بوضياف بالمسيلة , دراسة حالة في الجزائر سنة 2000-2020 ص 10 .

يغلب على النمو التغيير الكمي.	يغلب على التنمية التغيير الكيفي .
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، الاقتصادية والحضارية.	التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات وتشير الى النمو السريع الذي يحدث فيها .
النمو عميلة تلقائية تحدث غالبا دون قصد الانسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الانسان لتحقيق اهدافها معينة .

المبحث الثاني : التطور المالي والنمو الاقتصادي العلاقة السببية وتاثير قنوات الانتقال .

يكتسي موضوع النمو الاقتصادي والنظام المالي في اي دولة اهمية كبيرة اذ وبواسطة هذان المفهومان تحقق الدول الرخاء الاقتصادي المنشود ، فالسعي الى التقليل من نسب البطالة وتقديم معدلات التضخم كليا، مرهونة بالنمو الاقتصادي الذي يلعب فيه النظام المالي احد الادوار المهمة وبناء نظام حالي فعال ومتنوع ، حيث ان هذه السياسة ترتكز على فرضية ان التطور المالي هو الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي.

المطلب الاول : العلاقة السببية .

لقد كان اتجاه العلاقة السببية بين تطور القطاع الحقيقي مثير لجدل واسع بين الاقتصاديين لتحديد تاثير ايهما على الاخر , فقد اهمل بعض الاقتصاديين تلك العلاقة واعتبرت حيادية , اي ان النمو الاقتثادي مستقل عن التطور الملي لعدم توصلهم الى وجود علاقة ذات دلالة قوية بينهما , على غرار ماتوصل اليه Robert Lukas 1988" و ابرزت عدة ابحاث ان النمو الاقتصادي هو من يسبب تطور القطاع المالي سواء البنوك او الاسواق المالية، ووفق هذا الاتجاه يحدث التطور المالي كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي الذي يلزم النظام المصرفي بتطوير خدماته وادواته المالية ، فيكون التمويل نتيجة طبيعية لمتطلبات القطاع

الحقيقي وتشير اعمال اخرى الى تاثير التطور الماليعلى النمو الاقتثادي ، فانشاء ودعم المؤسسات المالية يساهم في توفير خدمات مالية متنوعة ، وبالتالي زيادة حشد المدخرات وتوجيهها للقطاعات المنتجة ، وللتوفيق بين الاتجاهين السابقين اي بين اتجاه العلاقة من النمو الاتثادي الى التطور المالي او العكس، ظهر اتجاه ثالث يعتمد على التفاعل الحاصل اثناء مراحل تطور كل من المؤسسات الاقتصادية ونظام المالي مما يجعل من العلاقة السببية ذات اتجاهين فتطور الاسواق المالية والبنوك التي تعتمد في الاساس على نظام فعال يسمح بتطوير المؤسسات الاقتصادية، كما ان توسع نشطات هذه الاخيرة ونموها يساهم في تطوير الوساطة المالية من خلال تحسين كفاءة مخصصات راس المال وهو ما يزيد بدوره من اقتصاد الطاقة الانتاجية للمؤسسات، ويؤدي التطور المالي الى تحقيق النمو الاقتصادي في المراحل الاولى للتنمية اي ان التطور المالي يساهم في زيادة العرض ، او مايعرف بالعرض الموجه فالبتكارات المالية تمثل فرصا جيدة للمدخر والمستثمر وهو ما يضجع النمو الاقتثادي ، وعند بلوغ التطور المالي مستوى معين تتحول العلاقة من النمو الى التمويل ، حيث سيستجيب النظام المالي للتطورات التي يشهدها الاقتصاد اي ان تطور المؤسسات المالية وخدماتها لن يكون في الواقع الا تلبية لطلب مختلف الاعوان الاقتصادي ، اي الطلب التابع ، وبشكل عام فانه لا يمكن اهمال العلاقة الموجودة بين التطور المالي والنمو الاقتثادي و فالنظرية الاقتصادية والدلائل التجريبية تؤكدهذه العلاقة رغم اختلاف الحاثل بين الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة السببية.[4]

المطلب الثاني: قنوات انتقال اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي .

يشجع النظام المالي عن طريق وظائفه المختلفة تراكم راس المال والابداع التكنولوجي الذين يعتبران قناتي التاثير الاساسيتين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

[4] – التطور المالي وحدداته في منطقة الشرق الاوسط شمال افريقيا , د.سامي مباركي جامعة باتنة 1– الحاج لخصر , ص 97 ,ص 98 .

1) **الفرع الاول** : الادخار وتراكم راس المال والنمو .

ظهرت نظريات النمو باعادة صياغ ديناميكية للنظرية الكينزية خلال سنوات الاربعينيات، ويتركز نموذج الاساس ل harrod و Domar على تراكم راس المال ، ورغم استغلال تحليلاتهما النظرية واختلاف خطواتهما المتبعة ، توصل الاقتصاديان الى نفس النتيجة ، التي مفادها ان الاستثمار يمثل السبب الرئيسي وراء استقؤاؤ النمو ، فهو يساهم في توليد الدخل ورفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد هذا ما دفع الاقتصاديين الى اشراك النموذجين في نموذج واحد اطلق عليه نموذج Harrod–Domar الذي يمثل اشهر نموذج الكنزيين الجدد وقد كانت نقطة البداية من تساوي الادخار والاستثمار في نفس الفترة .

I=S... (1)

مع الاستثمار المحقق خلال الفترة الادخار في نفس الفترة.

S هي نسبة معينة من الدخل.

S=Sd.Y..... **(2)**

حيثSD يمثل ميل الادخار (المرغوب فيه في اقتصاد ما.

وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نحصل على:

I= Sd.Y. ..(3)

بتقسيم طرفي المعادلة (3) على Y، وضرب الطرف الأيسر ب$\frac{\Delta y}{\Delta y}$ نحصل على:

$$Sd = \frac{\Delta y}{y} \cdot \frac{I}{\Delta y} \text{.....(4)}$$

$\frac{\Delta y}{y}$: هو معدل نمو الإنتاج وليكن G.

$\frac{I}{\Delta y}$: هو معامل رأس المال وليكن .. هذا المعامل يمثل حجم رأس المال الضروري لضمان زيادة إنتاج الوحدة.

تصبح المعادلة (4):

GC = Sd..... (5)

ومنه

$$G = \frac{Sd}{c} \text{..... (6)}$$

المعادلة (6) هي معادلة ديناميكية أين معدل النمو يساوي نسبة ميل الادخار "المرغوب فيه إلى معامل رأس المال، وبالتالي يتعلق النمو الاقتصادي بالميل إلى الادخار كشرط لتراكم رأس المال. ويبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو حيث يتم ذلك إما عن طريق تخفيض معامل رأس المال (C) أو بزيادة نسبة الادخار إلى الدخل (S).

من أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج Harrod–Domar الفرضيات التي بني عليها التحليل، والتي تجعله غير واقعي والمتمثلة في:

افتراض ثبات ميل الادخار، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والعمل للناتج، وقد يكون ذلك صحيحا على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.

افتراض تساوي معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد

كما أن محددات النمو وفقا لهذا النموذج لا تتوافر في الدول الفقيرة والنامية والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا والذي بالكاد يكفي لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية ، فهذا النموذج يفيد في إعادة استقرار الاقتصاديات المتقدمة في حين أن مشكل الدول النامية يتعلق بالنمو حيث لا يقدم النموذج أي حل له.

حسب الاقتصادي النيوكلاسيكي Robert Solow (1956) يستند نموذج Harrod–Domar على افتراضات غير واقعية مما جعل النتائج الأساسية غير دقيقة ومشبوهة، لذا

اقترح هذا الأخير نموذجا مطلقا للنمو الاقتصادي طويل الأجل مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية، والذي يعتبر بديلا لما جاء به Harrod وDomar. بالنسبة لSolow الدخل الكلي لاقتصاد ما Y إما يستهلك أو يدخر ويستثمر، الجزء المستثمر يمثل ss) (ثابتة ما يجعل الادخار مساويا ل Y، مخزون رأس المال ممثل بـK ، الاستثمار الصافي وهو معدل النمو لمخزون رأس المال K حيث:

K= s.Y..... (7)

دالة الإنتاج هي:

Y=F (K, L)..... (8)

مع:

K: يعبر عن رأس المال.

L: يعبر عن العمل.

قوة العمل ترتفع إلى معدل نسبي ثابت n مع:

$$L(t) = L_0\, e^{nt} \quad \text{..... (9)}$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (7) نحصل على:

$$K = s\, F\,(K, \mathrm{Le^{nt}}) \quad \text{..... (10)}$$

ينتج عن حل هذه المساواة تطور مخزون رأس المال الذي يستخدم اليد العاملة المتوفرة، ففي زمن معين (t) قوة العمل المتوفرة معطاة في المعادلة (9) ومخزون رأس المال معروف، إذن يمكن استخدام دالة الإنتاج للحصول على الإنتاج الحالي (8) ومن ثم الجزء من الدخل المدخر والمستثمر. ويضاف تراكم رأس المال الجديد إلى المخزون الموجود لتشكيل رأس مال الفترة الموالية، هذا الأخير سيؤثر على دخل الفترة القادمة وبالتالي النمو . استخدم نموذج Solow

(1956) وطور من طرف العديد من الباحثين خاصة .Mankiw et al.4 (1992) حيث أضاف تراكم رأس المال البشري مثله مثل رأس المال المادي، ووجد أن تراكم رأس المال البشري مرتبط مع الادخار ونمو الإنتاج، ويشير نموذج .Mankiw et al إلى أن الفرق في الادخار، التعليم ونمو السكان يؤخذ كتفسير لاختلاف الدخل للفرد الواحد بين الدول، فمستوى الادخار يؤثر على مستوى الاستثمار ، ويشكل التعليم ونمو

السكان الكمية والنوعية لليد العاملة المتوفرة.

خلاصة الفصل :

يعتبر النظام المالي الشريان الاساسي لاقتصاد الدول فسلامة هذا النظام تؤدي حتما لنمو اقتصادي يتطابق مع تطلعات الشعوب. وبناء على كل ما ذكرناه يمكن أن نخرج ببعض التوصيات والتي تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد أن تستفيد من تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

القيام بالمزيد من الإصلاحات وفق الحاجة لتحديث القطاعات المالية وتحسين نوعية السياسات والمؤسسات المحلية.

تفعيل دور البنك المركزي كسلطة نقدية، وضرورة استقلاليته عن السلطة السياسية.

الالتزام بالقواعد الاحترازية الأخرى المقبولة دوليا بشكل تام وسريع.

إعادة هيكلة وتعزيز الحوكمة في البنوك العامة.

الرفع التدريجي للقيود المتبقية على دخول البنوك الأجنبية وتحديث البنية التحتية للنظام المالي. توسيع وتقوية البنك المركزي للقيام بالعمليات الإشرافية والتنظيمية من خلال مفهوم استقلالية البنك المركزي، والذي يجعل سياسة الإشراف تتم وفقا لأسس ومعايير دولية خاصة مع تحرير الخدمات المصرفية وظهور القطاع الخاص والأجنبي. مواصلة تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في كل بلد وتكييف أطر الاقتصاد الكلي للتعامل مع زيادة معدلات وتذبذب تدفقات رأس المال.

تحسين التنسيق والتعاون الإقليمي، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تخفض من تكاليف التحرير المالي وتعظم منافعه في المدى الطويل. –تبني سياسة واقعية لتطوير السوق المالي من أجل خلق مصدر لتمويل الاقتصاد،وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

الفصل الثالث :

دراسة تحليلية لتأثير تطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر

2022-1990

تمهيد :

بعد التحليل النظري للتطور المالي والنمو الاقتصادي ، في هذا الفصل سوف نتطرق الى دراسة تحليلة باستخدام بيانات السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2022 ، للمؤشر الخاص بالتطور المالي وهو الكتلة النقدية كمتغير مستقل ، ومعدل النمو كمتغير تابع وذلم بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال ايفيوز EVIEWS ، حيث اظهرت النتائج انه يوجد علاقة طويلة الاجل .

توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في الجزائر.

المبحث الاول : تحليل السلاسل الزمنية لتطور الكتلة النقدية و معدل النمو الإقتصادي 1990-2021

المطلب الأول : تحليل جدول الكتلة النقدية 1990-2021

1. بيانات السلسلة الزمنية لتطور الكتلة النقدية خلال الفترة الزمنية 1990 حتى سنة 2021 :

الجدول التالي يبين تغيرات الكتلة النقدية :

الوحدة : مليار دج

الجدول رقم (2) : تغيرات الكتلة النقدية

الكتلة النقدية	السنة
61.7711404	1990
49.1113099	1991
51.9419948	1992
50.1014581	1993
45.3186723	1994
37.1694458	1995
33.0058365	1996
36.0814341	1997
42.3768224	1998
42.2077032	1999
37.8297248	2000
56.8489532	2001
62.7242262	2002
62.819076	2003
59.2653125	2004
53.8277075	2005
57.2839392	2006
64.0936671	2007
62.9858223	2008
73.1608789	2009
69.054716	2010
68.0615962	2011

2012	67.9543982
2013	71.7297314
2014	79.3094812
2015	82.0006516
2016	78.8843691
2017	79.3287485
2018	81.5784093
2019	80.5357665
2020	96.4980394
2021	91.178195

المصدر: مؤخوذ من البنك الدولي للجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ تغيرات في نتائج الكتلة النقدية في الجزائر ففي سنة 1990 كانت في ارتفاع وبدات في التناقص من الفترة (1991–2003) فكانت قيمة الكتلة النقدية 62.819076 مليار دج ،

وبدات في تذبذب خلال السنوات من (2003 –2021) وبلغت ذروتها في سنة 2020 وصلت قيمة الكتلة النقدية 96.4980394 مليار دج .

وعند ادخال البيانات السلسلة في برنامج ايفيوز ظهر الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : **ادخال البيانات السلسلة في برنامج ايفيوز**

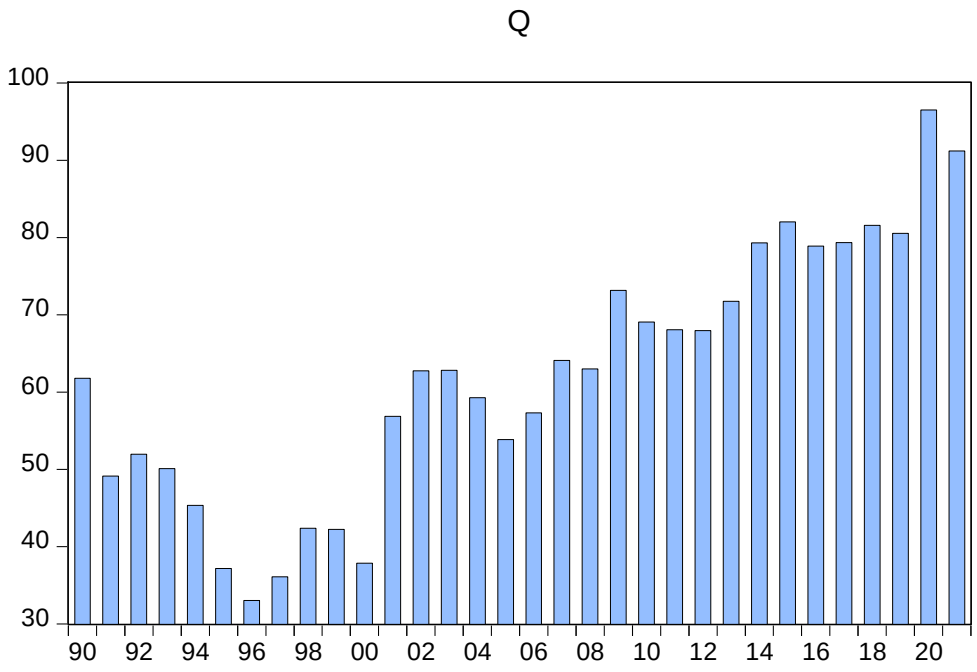

من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews 10 .

يمثل الشكل تغر الكتلة النقدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 حتى لسنة 2021 ، ونلاحظ خلال الشكل ان الكتلة النقدية كانت في تزايد مستمر خلال السنوات المدروسة حتى بلغت ذرتها في سنة 2020 .

المطلب الثاني : بيانات تغير النمو الاقتصادي في الجزائر :

الجدول التالي يبين تغير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنة (1990-2021) :

الوحدة : مليار دج .

الجدول رقم (3) : تغير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال سنة (1990-2021)

السنة	النمو الاقتصادي في الجزائر
1990	62.045
1991	45.715
1992	48
1993	49.94
1994	42.54
1995	41.764
1996	46.941496
1997	48.1778625
1998	48.1877475
1999	48.640574
2000	54.79024
2001	54.7447144
2002	56.760288
2003	67.863
2004	85.324
2005	103.198
2006	117.027
2007	134.977

2008	171.001
2009	137.211
2010	149.07
2011	197.45
2012	206.4
2013	225.93
2014	220.09
2015	172.3
2016	166
2017	170.370811
2018	175.9
2019	171.76
2020	145
2021	163.04

المصدر : البنك الدولي للجزائر .

من خلال الجدول نلاحظ تزايذ كبير من سنة 1990 كانت قيمة النمو الاقتصادي 62.045 مليار دج حتى لسنة 2013 بلغت اعلى قيمة لها وصلت قيمتها 225.93 مليار دج ، ومن سنة (2004 الى 2021) انخفضت قيمة النمو الاقتصادي .

الشكل التالي يبين معطيات عند ادخالها الى ايفيوز:

الشكل رقم (2) : **معطيات عند ادخالها الى برنامج ايفيوز**

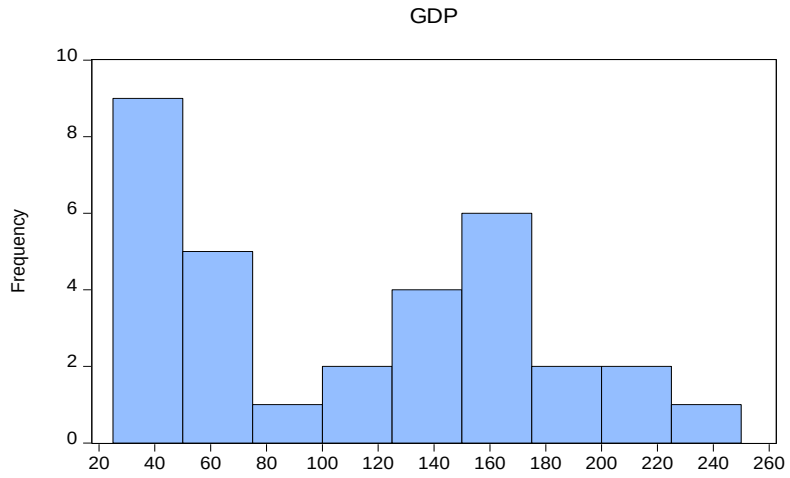

المصدر : من اعداد الطالبتين باستعمال Eviews10 .

المطلب الثالث : الجدول يمثل اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) :

الجدول رقم (4) : **اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)**

السنة	الكتلى النقدية	النمو الاقتصادي في الجزائر
1990	61.7711404	62.045
1991	49.1113099	45.715
1992	51.9419948	48
1993	50.1014581	49.94
1994	45.3186723	42.54
1995	37.1694458	41.764
1996	33.0058365	46.941496
1997	36.0814341	48.1778625
1998	42.3768224	48.1877475
1999	42.2077032	48.640574
2000	37.8297248	54.79024
2001	56.8489532	54.7447144
2002	62.7242262	56.760288
2003	62.819076	67.863
2004	59.2653125	85.324

2005	53.8277075	103.198
2006	57.2839392	117.027
2007	64.0936671	134.977
2008	62.9858223	171.001
2009	73.1608789	137.211
2010	69.054716	149.07
2011	68.0615962	197.45
2012	67.9543982	206.4
2013	71.7297314	225.93
2014	79.3094812	220.09
2015	82.0006516	172.3
2016	78.8843691	166
2017	79.3287485	170.370811
2018	81.5784093	175.9
2019	80.5357665	171.76
2020	96.4980394	145
2021	91.178195	163.04

المصدر: البنك الدولي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول ان العلاقة بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي علاقة طويلة الاجل وطردية ، كل ما ارتفعت قيمة الكتلة انخفظ معدل النمو الاقتصادي وكل ما انخفظت قيمة الكتلة النقدية زاد معدل النمو الاقتصادي .

الشكل رقم (3) : **العلاقة بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي**

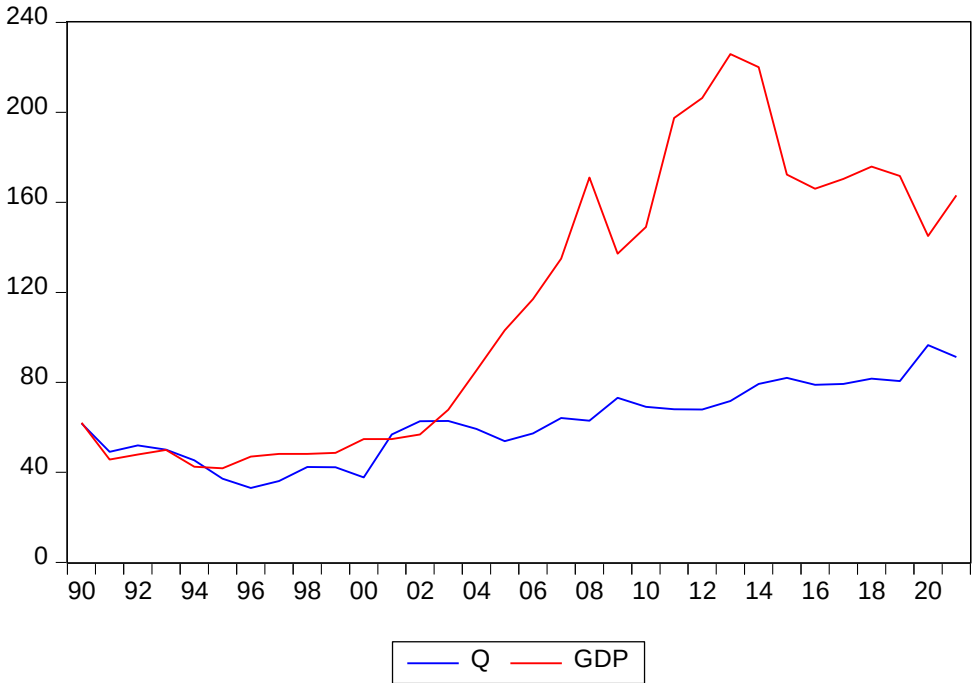

المصدر من اعداد الطالبتين باستعمال Eviews10.

نلاحظ من خلال المنحنى ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي اكبر من ارتفاع قيمة الكتلة النقدية .

المبحث الثاني : الانحدار الخطي البسيط :

المطلب الأول : مفهوم الانحدار الخطي البسيط :

هو حساب المربعات الصغرى من نموذج الانحدار الخطي مع متغير تفسيري واحد. وبعبارة أخرى، الانحدار الخطي البسيط هو خط مستقيم يمر بمجموعة من النقاط بطريقة تجعل مجموع مربع النقط المتبقية من النموذج (أي، المسافات الرأسية بين النقطة المتبقية والخط) أقل ما يمكن. هذا يشير الي حقيقة أن الانحدار هو واحد من أبسط الأساليب المستخدمة في مجال الإحصاء حيث أن ميل الخط يساوي العلاقة بين y و x مصححة بنسبة الانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات. نقطة تقاطع الخط مع محور الصادات هي مركز كتلة نقاط البيانات (x, y). توجد طرق انحدار أخرى بجانب المربعات الصغرى البسيطة (انظر الانحدار الخطي). علي وجه الخصوص، عندما يريد شخص أن يقوم بفعل الانحدار عن طريق العين فانه يميل عادة الي رسم خط حاد قليلا ويكون قريبا من ذلك الذي ينتج من طريقة أقل مربعات كليه. يحدث هذا لأنه طبيعي أكثر لعقل الإنسان ملاحظة المسافات المتعامدة علي خط الانحدار بدلا من تلك الراسية كما يحدث في طريقة المربعات الصغرى.

المطلب الثاني : طريقة المربعات الصغرى

الشكل التوزيعي للبيانات :

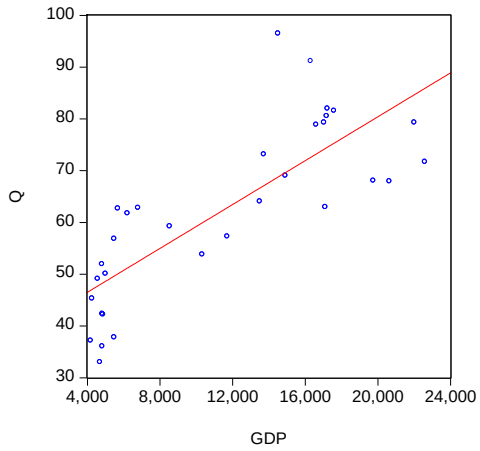

الشكل رقم (4) : التوزيعي للبيانات :

المصدر اعداد الطالبتين باستعمال Eviews10 .

هذا الشكل يوضح توزع البيانات بشكل خطي موزعة حول خط مستقيم و بذلك سوف نختار ان نقدر دالة ذات خط مستقيم اي دالة خطية.

عملية التقدير:

الجدول رقم (5) : طريقة المربعات الصغرى :

Gdp c q

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Date: 06/11/23 Time: 11:48

Sample: 1990 2021

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7022.905	2676.334	-2.624076	0.0135
Q	295.8396	41.67643	7.098485	0.0000

R-squared	0.626812	Mean dependent var	11338.00
Adjusted R-squared	0.614373	S.D. dependent var	6260.321
S.E. of regression	3887.590	Akaike info criterion	19.42943
Sum squared resid	4.53E+08	Schwarz criterion	19.52104
Log likelihood	-308.8708	Hannan-Quinn criter.	19.45979
F-statistic	50.38849	Durbin-Watson stat	0.600359
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر من اعداد طالتبين بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews10.

بعد إدخال جميع المتغيرات المستقلة و التابعة في البرنامج الإحصائي نلاحظ أن النموذج مقبول لان إشارات المتغيرات تتفق مع النظرية الاقتصادية، وكذلك مقبول من الناحية الإحصائية اذا من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول 100% من الناحية الاقتصادية حيث ان كل المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5 % حيث بلغت عند C (0.01) و عند Q (0.00) و ايضا معامل التحديد R-squard و معامل تحديد المعدلAdjusted R- squared يساويان 0.62 و 0.61 على الترتيب وبالتالي فإن النموذج يفسر 62 %من البيانات إذا نتائجنا دقيقة باحتمال 62% و بما ان النموذج معنوي اي ان النمو الاقتصادي ب نسبة Prob(F-statistic)=0.000000 له علاقة مع التطور المالي، اذا نستنتج ان هذا المتغير يؤثر في النمو الاقتصادي و هذا يفسر العلاقة التكاملية بين جميع المتغيرات اي ان النظرية الاقتصادية التي تفرض وجود علاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و يتاثران ببعضهم البعض صحيحة .

1- رسم البواقي:

1- الجدول رقم (6) : رسم البواقي:

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1990	6205	5205817	-2058173	| *. | . |

			-	
		7506.16305	2934.16305	
1991	4572	6767032	6767033	. * | . |
			-	
		8343.59162	3543.59162	
1992	4800	5850547	5850548	.* | . |
			-	
		7799.08807	2805.08807	
1993	4994	3951685	3951685	. * | . |
			-	
		6384.15085	2130.15085	
1994	4254	0074722	0074722	. * | . |
		3973.28734	202.712651	
1995	4176	8848036	1519636	. * . |
		2741.52703	1952.47296	
1996	4694	7839742	2160258	. | * . |
		3651.41047	1166.58952	
1997	4818	0254774	9745226	. | * . |
			-	
		5513.83529	694.835294	
1998	4819	4995968	9959681	. *| . |
			-	
		5463.80315	599.803152	
1999	4864	2629982	6299819	. *| . |
		4168.62400	1310.37599	
2000	5479	6883385	3116615	. | * . |
			-	
		9795.26399	4321.26399	
2001	5474	8273206	8273207	* | . |
			-	
		11533.4021	5857.40213	
2002	5676	3361469	361469	* . | . |
			-	
		11561.4624	4775.46243	
2003	6786	3815884	815884	*. | . |
			-	
		10510.1186	1978.11865	
2004	8532	5583256	5832561	. * | . |
		8901.46002	1418.53997	
2005	10320	8287638	1712362	. | * . |
		9923.95004	1779.04995	
2006	11703	3683803	6316197	. | * . |

		11938.5369	1559.46309	
2007	13498	0643964	3560364	| . |* . |
		11610.7925	5489.20741	
2008	17100	887698	1230203	| . | . * |
			-	
		14620.9767	899.976790	
2009	13721	907948	7948008	| . *| . |
		13406.2113	1500.78860	
2010	14907	9108262	8917384	| . |* . |
		13112.4072	6632.59273	
2011	19745	6892023	1079774	| . | . * |
		13080.6938	7559.30613	
2012	20640	6067552	9324475	| . | . *|
		14197.5867	8395.41324	
2013	22593	5326595	6734046	| . | . *|
		16439.9765	5569.02346	
2014	22009	3479256	5207436	| . | . * |
			-	
		17236.1311	6.13116718	
2015	17230	6718047	0468765	| . * . |
		16314.2115	285.788435	
2016	16600	6473783	2621732	| . * . |
		16445.6765	591.323456	
2017	17037	4347495	5250495	| . |* . |
		17111.2151	478.784817	
2018	17590	8267873	3212733	| . |* . |
		16802.7602	373.239786	
2019	17176	1319799	8020053	| . |* . |
			-	
		21525.0318	7025.03186	
2020	14500	6930188	9301882	| * . | . |
			-	
		19951.2114	3647.21149	
2021	16304	9668221	6682212	| .* | . |

المصدر من اعداد طالتبين بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews10.

معادلة النموذج

GDP = C(1) + C(2)*Q

4.تقدير المعادلة:

GDP = -7022.90482421 + 295.839551528*Q

نلاحظ ان التقدير قد تم و هذا التقدير يقع ضمن انحراف معياري مقداره 2

5.التباين و التباين المشترك:

الجدول رقم (7) : التباين و التباين المشترك

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 15:10
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-335893.0	228574.3	-1.469514	0.1518
Q	6496.909	3503.559	1.854374	0.0732

R-squared	0.099850	Mean dependent var	73258.21
Adjusted R-squared	0.070813	S.D. dependent var	355757.9
S.E. of regression	342930.5	Akaike info criterion	28.38714
Sum squared resid	3.65E+12	Schwarz criterion	28.47783
Log likelihood	-466.3877	Hannan-Quinn criter.	28.41765
F-statistic	3.438703	Durbin-Watson stat	1.148374
Prob(F-statistic)	0.073221		

المصدر من اعداد طالتبين بالاعتماد على برنامج احصائي Eviews10.

خلاصة الفصل :

لقد قمنا بهذه الدراسة التحليلية لمعرفة لاي مدى يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي ، وحسب الدراسة وجدنا ان العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتطور المالي علاقة عكسية للمدى الطويل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2022 .

قمنا بابرام مؤشر التطور المالي وهو الكتلة النقدية ولاحظنا عبر لتحليل انها ترتفع كلما نقص معد النمو الاقتصادي .

قمنا بمعرفة قنوات من التطور المالي الى النمو الاقتصادي ، وابراز مدى مساهمة الاصلاحات المالية التي عرفتها الجزائر في تحقيق التطور المالي .

خاتمة

بالرغم مما حظي موضوع تطور النظام المالي من اهتمام في الفكر الاقتصادي على مر العصور إلا أنه سيظل من أهم المواضيع التي تلقى العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي، فهو يعتبر حجر الزاوية لأي خطة تنموية، فكلما كان النظام المالي متطورا أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف، والعكس صحيح، ولذلك فإن قضية تطور النظام المالي تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدرا كبيرا من الأهمية والدراسة، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لكثير من الدول استطاعت من خلالها الوصول إلى الصفوف الأولى من التقدم والازدهار، و يمكن الاستدلال على ذلك بتجارب بعض الدول مثل الصين، كوريا الجنوبية و البرازيل التي استطاعت أن تحقق زيادة في ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعا من تلك التي تحققت في كل الدول الأخرى.

وحان الوقت لكي تأخذ الجزائر والدول النامية بأسباب التقدم، وتعمل على تنشيط جهودها الذاتية في تطوير نظامها المالي، وذلك لبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة.

كان هدف دراستنا هو الدراسة القياسية لعلاقة تطور الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في المدى البعيد والتحولات الاقتصادية التي عرفتها بعض الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر .

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

- سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة باتنة 1 ص 91
- مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 11
- كبير مولود، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية دراسة قياسية.
- احمد أمير ، جامعة محمد بوضياف لمسيلة مذكرة التطور المالي كأداة هامة وفعالة في تمويل وزيادة النمو الاقتصادي .
- دكتور سامي مباركي ، جامعة باتنة الحاج لخضر بعنوان التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
- كبير مولود ، اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية ،دراسة قياسية 1990-2018 ،جامعة زيان عاشور الجلفة تاريخ النشر 31/12/2021 .
- مبادىء علم الاقتصاد .
- مذكرة التخرج لنيل شهادة الدكتورة ، تطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية ،جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان – طالبة بن دحمان آمنة .
- مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 04-العدد 07-ديسمبر 2019 ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر .
- كتاب النمو لاقتصادي – جلال خشيب عدد الصفحات 29 – عدد المجلدات www.alukah.ne.